

المملكة المغربية

جريدة الرسمية

ثمن النسخة : ٢٠ درهم
ثمن النسخة عن السنوات الافتقرة : ٢٨٠ درهم
ستة أشهر
ستة
الاشتراكات :
المغرب ٤٦ درهما
البلدان الأخرى ٥٢ درهما
٣٥ درهما

تصدر يوم الأربعاء

ان جميع الارساليات تكون باسم المحاسب المتصرف بالمطبعة الرسمية
التليفون : ٢٥٠-٢٤ و ٢٥٠-٢٥
حساب الشيك البريدي رقم ١٠١-١٦ بالرباط

ثمن الإعلانات :
١.٣٥ درهم للسطر المحتوى على ٢٦ حرفاً
(قرار رقم ٣٩٩.٦٦ بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٦٦)
يطلب الاشتراك من إدارة المطبعة الرسمية
الواقعة بالرباط - شالة
يؤدي عن تغيير العنوان ٠.٢٥ درهم
مع بيان العنوان القديم
أو توجيه غلاف مضمون فيه هذا العنوان

ان الإعلانات القضائية والقانونية وكذلك الرسوم والإجراءات والعقود المقرر نشرها واعطاؤها صبغة رسمية يتعين صدورها بالجريدة الرسمية

الفصل الثاني.

ينشر ظهيرنا الشريف هذا بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في ٢٨ شوال ١٣٨٨ (١٨ يناير ١٩٦٩).

معاهدة أخوة وحسن جوار وتعاون بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ان المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

رغبة منها في تقوية أواصر الأخوة والصداقة وحسن
الجوار التي تمليها العوامل التاريخية العريقة القائمة بين البلدين
وبين الشعبين.

تلبية للرغبة المتبادلة في تعميق العلاقات الأخوية ودعمها

ظهير شريف رقم ١.٦٩.٣٧ بتاريخ ٢٨ شوال ١٣٨٨
(١٨ يناير ١٩٦٩) يصادق بموجبه على معاهدة
الأخوة وحسن الجوار والتعاون بين المملكة
المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية.

الحمد لله وحده

الطبع الشريف - بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه).
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره
أننا أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتى :

الفصل الأول.

يصادق جناباً الشريف على معاهدة الأخوة وحسن الجوار
والتعاون المضافة إلى ظهيرنا الشريف هذا البرمة بمدينة
إيفان من مملكتنا يوم ١٥ يناير ١٩٦٩ بين المملكة المغربية
والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ينبع من روح وضمير الاخوة العربية بين الشعرين الشقيقين ويهدف الى تشييد مستقبل مشترك زاهر.

المادة الثانية.

يعهد الطرفان المتعاقدان بدعم علاقاتهما المشتركة في جميع الميادين وخاصة الميادين الاقتصادية والثقافية، مساهمة منها في توسيع مجالات التفاهم المتبادل بين شعبي المغرب والجزائر الشقيقين وتنمية الصداقة وحسن الجوار بينهما.

المادة الثالثة.

نظراً لأن التعاون الاقتصادي المتبادل بينهما يكون أساساً متيناً لعلاقاتهما السلمية والودية، ويهدف إلى رقي بلديهما، يقوم الطرفان المتعاقدان بتقديم المساعدة المتبادلة قصد تطوير التعاون في جميع الميادين لمصلحة البلدين:

المادة الرابعة.

في حالة حدوث نزاع أو تعارض كيما كان شكله، يحرم الطرفان المتعاقدان استعمال وسائل العنف بينهما ويملأن على حل هذا النزاع بالوسائل السلمية طبقاً لروح الصداقة والأخوة وحسن الجوار، عملاً بمبادئه وقرارات منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

المادة الخامسة.

يعهد الطرفان بعدم الانخراط في أي حلف أو تحالف موجه ضد أحدهما.

المادة السادسة.

تدعيمها لاواصر التضامن والاخاء التي تجمع الشعرين الشقيقين وتشير ما تفرضه عليهما روح الجوار، عملاً

في جميع الميادين خاصة منها الاقتصادية والثقافية، على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية ووحدة التراب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر والمساواة بينهما في المصالح المشتركة.

حرصاً منها على المساهمة، عن طريق علاقاتهما المتبادلة في بناء الغرب العربي الكبير ووحدة الأمة العربية ودعم الوحدة الأفريقية وتحقيق العدالة والسلم في العالم ورغبة منها في تحقيق التعاون المتبادل والتشاور في كل ما يتعلق بتحقيق السلم وكذا في مواجهة أي شكل من أشكال العدوان وفقاً لبند ميثاق الأمم المتحدة.

تأكيداً منها بأن نجاح العلاقات الودية وتنميتها والتعاون المشترك بينهما يتوقف ومصالح البلدين والشعوب الشقيقين. واعتقاداً منها بأن علاقاتهما المتبادلة تساهم في تحقيق أهداف ومبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية،

قررتا لهذا الغرض عقد هذه المعايدة، وعيتنا عندهما المفوضين الآتي اسماؤهما:

معالي الدكتور أحمد العراقي، وزير الشؤون الخارجية للمملكة المغربية.

معالي السيد عبد العزيز بوتفليقة، وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويفهما التام وثبتت صحتها اتفقا على ما يلى:

المادة الأولى.

يسود بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية سلم دائم وصداقة متينة وجنوار مشمر

المادة الثامنة.

تبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ دخولها حيز التنفيذ ، وتجدد تلقائياً لمدة عشرين سنة أخرى ما لم يصدر عن أحد الطرفين المتعاقدين اشعار كتابي إلى الطرف الآخر بالرغبة في الغائه وذلك قبل انتهائهما سنة.

وحرر في نسختين أصلتين باللغة العربية بالقصر الملكي العامر بایفراز بتاريخ 26 شوال 1388 (15 يناير 1969).

عن الجمهورية الجزائرية ،
الديموقراطية الشعبية ،
عند العزيز بوتفليقة
عن المملكة المغربية ،
أحمد العراقي .

منهما بالثقة المتبادلة بينهما فقد قرر الطرفان عرض مجموع
القضايا المتعلقة بينهما على لجنة ثنائية تتكلف بایجاد الحلول
المناسبة لها في نطاق علاقاتهما الثنائية وبالوسائل التي
يرثنانها كفيلة بتحقيق رغبتهما المشتركة في التغلب
على سائر الصعاب والانطلاق السريع في تعاونهما المنشود.

المادة السابعة.

تدخل هذه المعاهدة في حيز التنفيذ يوم الامضاء عليها
و يوم تبادل وثائق المصادقة عليها.